

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جزاء رام الله

الاسم والشهرة : عبد الله محمد مسلم سليم من عرب العمارين وسكان مخيم النويمة ومجهول مكان الإقامة الآن .

تعيين يوم الخميس الواقع ٦٠/٦/٣٠ الساعة ٨:٣٠ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الجزاء التي أقامها عليك الحق العام عن أحراج رام الله فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح رام الله وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جزاء رام الله

الاسم والشهرة : محمد مسلم سليم من عرب العمارين وسكان مخيم النويمة ومجهول مكان الإقامة الآن .

تعيين يوم الخميس الواقع ٦٠/٦/١٩٦٠ الساعة ٨:٣٠ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الجزاء التي أقامها عليك الحق العام عن أحراج رام الله فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح رام الله وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٢ ذو الحجة سنة ١٣٧٩ هـ — الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٦٠ م العدد ١٤٩٦

الفهرس

٦٤٦	قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ « قانون معدل لقانون المسكرات »
٦٤٦	» » » (٢٦) لسنة ١٩٦٠ « قانون البلديات المعدل »
٦٤٧	نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ « نظام السلك الخارجي المعدل »
٦٤٨	» » » (٢٥) » » « نظام بدل خدمات تحميل القوسفات في ميناء العقبة المعدل »
٦٤٩	» » » (٢٧) » » « نظام الموظفين المدنيين المعدل »
٦٥٠	نظام الأوقاف رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠ « نظام تحصيل الاجارات والمقاطعات الوقفية »
٦٦٠	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٠ « نظام المساعدات للفقراء والمحتاجين المعدل »
٦٦١	» » » (٢) » » « نظام نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة المعدل »
٦٦١	قرار باجراء تعديل في التعريفات الجمركية
٦٦٢	قرار رقم (١) لسنة ١٩٦٠ « قرار أجور المساعي لموظفي وزارة المالية / الجمارك »
٦٦٤	قرار صادر بموجب المادة الرابعة من قانون البندول لسنة ١٩٢٧
٦٦٤	اعلان بطلان نفاذ قانونين مؤقتين

كلنا من الأهل

نحوه السيرة الملكية ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٩ ،
تصادق — بمقتضى المادة (٣١) من الدستور — على القانون الموقت الآتي وتأمراً بإصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت
وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون موقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠

معدل لقانون المسكرات

رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣

المادة الأولى : يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع قانون المسكرات رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة الثانية : تعدل المادة الثالثة من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إلى آخرها :
« يعفى ما يباع من المشروبات الروحية للجهات والهيئات والمؤسسات التي تتمتع بحق الإعفاء من الرسوم الجمركية ضمن شروط تلك الإعفاءات » .
١٩٦٠/٥/٣٠

أحمد بن طلال

وزير الداخلية وزير المالية (الجمارك) وزير الصحة وزير المدلية
أنور التشاشي هاشم الجيوسي جميل التوتوني أنور التشاشي

نحوه السيرة الملكية ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٦/١ ،
تصادق — بمقتضى المادة ٣١ من الدستور — على القانون الموقت الآتي وتأمراً بإصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت
وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون البلديات المعدل الموقت

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يُلغى على هذا القانون الموقت اسم (قانون البلديات المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة

١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وجميع التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤١) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها بعد الفقرة الأولى من الفقرة (ج) مباشرة وبعد ترقيم الفقرات التي تليها بحيث تصبح (هـ) و (و) بدل (د) و (هـ) .

د - النفقات

- ١ - يجوز للمجلس بمقتضى أنظمة يصدرها بموافقة مجلس الوزراء أن يستوفي عند تعييد الطرق أو تزفيتها لأول مرة من أصحاب الأملاك المتاخمة لها جزءاً من نفقات التعييد والتزفيت يعينه المجلس بنسبة طول واجهة أملاكهم على تلك الطرق شريطة أن لا تزيد على (٥٠٪) منها .
- ٢ - تعتبر النفقات التي استوفيت لهذا الغرض قبل العمل بهذا القانون أنها استوفيت بمقتضاها . أما النفقات التي فرضت خلال السنين الخمس السابقة فللمجلس حق إعادة النظر فيها على الأسس المبينة في الفقرة السابقة .

١٩٦٠/٦/٢

أحمد بن طلال

وزير الداخلية وزير المالية رئيس الوزراء
أنور التشاشي هاشم الجيوسي مزاع المجالي

نحوه السيرة الملكية ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٨ ،
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام السلك الخارجي المعدل

رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام السلك الخارجي المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع نظام السلك الخارجي رقم (٣) لسنة ١٩٥٤ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٠/٣/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٣) من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها :

« فإذا اقتضت الضرورة بصورة استثنائية انتداب من هم دون الدرجة السابعة للخدمة خارج المملكة تعطى لهم الملاوات التي يتقاضاها الملحق في السلك الخارجي » .

١٩٦٠/٥/١٩

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
خلوصي الطبري	محمد الامين الشقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير الخارجية
وصفي ميروا	جميل التوتونجي	موسى ناصر
وزير الأشغال العامة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير المدلية والمواصلات
(. . .)	عاكف الفايز	انور النشاشي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٩ الموافقة على (نظام بدل خدمات تحميل الفوسفات في ميناء العقبة المعدل لسنة ١٩٦٠) بشكله التالي :

نظام بدل خدمات تحميل الفوسفات

في ميناء العقبة المعدل

رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام بدل خدمات تحميل الفوسفات في ميناء العقبة المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع النظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية إلى النظام الأصلي برقم (٤) وترقم المادة (٤) من النظام المذكور برقم (٥) .
المادة ٤ - يستوفى مبلغ (٦٠) فلساً كرسوم رصيف وتخزين عن كل طن من الفوسفات الثباعم (الجورفوس) المعيا في أكياس .

نظام الموظفين المدنيين المعدل

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٢ .

تصادق على النظام الآتي :

نظام الموظفين المدنيين المعدل

رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الموظفين المدنيين المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٩ بإضافة الوظيفة التالية إلى الفقرة (ج) منها :

(والطبيب الخاص في الديوان الملكي الهاشمي)

١٩٦٠/٥/٢٣

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
خلوصي الطبري	محمد الامين الشقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير الخارجية
وصفي ميروا	جميل التوتونجي	موسى ناصر
وزير الأشغال العامة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير المدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفايز	انور النشاشي

هكذا من المأهول

نظام الأوقاف

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٩ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام الأوقاف

رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠

نظام تحصيل الاجارات والمقاطعات الوقفية لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٣) من القانون المؤرخ ١٦ رمضان سنة ١٣٣٢ الموافق ١٦ تموز سنة ١٣٣٠

المعدل لقانون الأوقاف الاسلامية المؤرخ ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٣١

وبالاستناد للمادة (٣) من القانون المعدل لقانون الأوقاف الاسلامية رقم ٥٥/٢

القسم الأول

المادة ١ - اسم النظام :

يسمى هذا النظام (نظام تحصيل الاجارات والمقاطعات الوقفية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعاريف :

تعي الكلمات التالية في هذا النظام ما يلي إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك . القانون الأصلي : قانون تحصيل الاجارات والمقاطعات الوقفية المعدل بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٣٢ الموافق ٢٦ تموز ١٣٣٠ .

المدين : أي شخص أو هيئة معنوية أشغل أو أشغلت في ذمتها أية مؤجلات أو مقاطعات عائدة للوقف ويشمل ذلك كل شخص أخطر من قبل مأمور الأوقاف بنفع أية مؤجلات أو مقاطعات عائدة للأوقاف الاسلامية بمقتضى المادة الثالثة من هذا النظام .

المؤجلات : بدل الاجارة المؤجلة في الاجارين .

المقاطعة : بدل الحكر .

الدين : كل مبلغ يطالب به مأمور الأوقاف بمقتضى المادة الثالثة من هذا النظام ويشمل ذلك جميع مصاريف ونفقات الحكر والبيع التي يتكبدها مأمور الأوقاف في سبيل تحصيل الدين .

المادة ٣ - إخطار المدين :

إذا لم تدفع واردات الأوقاف المحررة بالمادة الأولى من القانون الأصلي في أوقاتها الميئة فلأمور الأوقاف إخطار المدين بإخطار خطي عتوم بنتم دائرة الاوقاف وتوقيمه يحدد للمدين فيه قيمة المؤجلات والمقاطعات

العائدة للوقف المتوجب على المدين دفعها ووجه استحقاقها ويخطر فيه بلزوم دفعها لصندوق الاوقاف خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه الاخطار وأنه إذا لم تدفع تلك الأموال خلال هذه المدة فستخذ بحق المدين الوسائل الاجرائية المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون الأصلي .

المادة ٤ - كيفية التبليغ :

يتبع مأمور الأوقاف في تبليغ المدينين ورقة الاخطار والأوراق الأخرى المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام بنفس طرق التبليغ المحددة في قانون أصول المحاكمات الحقوقية ويجوز لمأمور الأوقاف تسليم هذه الأوراق لأي جاب أو آذن من جباة أو أذنة دائرة الأوقاف لتنفيذ التبليغ .

المادة ٥ - حجز وبيع أموال المدين :

إذا انقضت مدة الاخطار بعد تبليغه للمدين ولم يسدد الدين كما حدد في الاخطار فيجوز لمأمور الأوقاف عندئذ اتخاذ الوسائل الاجرائية بحق المدين لتحصيل الدين بحجز تقوده الموجودة في يده أو في يد شخص ثالث وأمواله المنقولة وغير المنقولة وذلك وفق الأصول وضمن الشروط المبينة في المواد اللاحقة في هذا النظام ، على أنه إذا جوبه موقوف الأوقاف أثناء قيامهم بواجباتهم بمقتضى هذا النظام بالمعارضة فلقاضي القضاة أن يصدر أمراً كتابياً ، يخولهم فيه حق مراجعة مأموري الشرطة لتمكينهم من القيام بواجباتهم ويجب على كل من يبرز اليه هذا الأمر أن يساعد على القيام بوظائفهم ومن تخلف منهم عن القيام بالمساعدة يعاقب بالعقوبة المترتبة بالقوانين الجزائية ، على من يقصر في انفاذ أمر أمره .

القسم الثاني

في حجز وبيع لموال المدين المنقولة

المادة ٦ - الأموال المستثناة من الحجز :

لا يجوز حجز وبيع الأشياء الآتي ذكرها :

١ - الألبسة والأسرة والفرش الضرورية للمدين وعياله .

٢ - أواني الطبخ وأدوات الأكل الضرورية للمدين وعياله .

٣ - الكتب والآلات والأوعية اللازمة لمزاولة المدين مهته أو حرفه .

٤ - مقدار المؤونة اللازمة للمدين وعياله .

٥ - مقدار البذور التي تكني لبذر المدين أرضه التي اعتاد زراعتها إذا كان مزارعاً .

٦ - الحيوانات اللازمة لمعيشة المدين وزراعة أرضه إذا كان زارعاً .

٧ - علف الحيوانات المستثناة من الحجز يكفيها مدة لا تتعدى موسم البذار .

٨ - اللباس الرسمي لموظفي الحكومة ولوازمهم الرسمية الأخرى .

٩ - الأنواب والحلل والأدوات التي تشتمل خلال إقامة الصلاة .

١٠ - الحصص المستحقة للحكومة من حاصلات المدين سواء أكانت محصورة أو مقطوعة أم لم تكن .

١١ - النفقة .

هكذا من الأهل

١٢ - أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة .

١٣ - البوالص والشكات وسندات الأمر ، إلا إذا كانت قد أجري عليها الاخطار (بروتو) بسبب عدم تأديتها أو أعلن إفلاس حاملها ، أو أصبحت في أي حالة غير قابلة للانتقال فيمكن حجزها .

١٤ - الأبنية العائدة للبلديات والمجالس المحلية والاقواف المخصصة لاداء أعمالها وكذلك الابنية العائدة للمستشفيات المنشأة للمنافع العامة .

المادة ٧ - ما لا يجوز بيعه مستقلاً عن غير المنقول :

لا يجوز حجز الاموال والاشياء التالية ويعمها مستقلة عن غير المنقول أما معه فيجوز لأمور الاوقاف حجزها وبيعها :

١ - التوابع المتصلة بغير المنقول والمتوفرة فيه بشرط أن تكون مستعملة فيما خصصت له .

٢ - الآلات والأدوات التي توضع في مزرعة لتكون مستقرة في المحل الذي وضعت فيه .

٣ - خلايا التحل وسلك البحيرات غير المحرزة والراجل والآلات التقطير والبراميل والمكابس والسماد وغيرها من الاشياء اللازمة لاحتياج المزرعة والآلات والأدوات اللازمة لادامة عمل المعامل .

المادة ٨ - حجز الاموال المنقولة وكيفية اجراء الحجز :

أ - يقوم مأمور الاوقاف باتخاذ الوسائل الاجرائية المحددة في هذا النظام بنفسه ويجوز له أن يعين أي موظف من موظفي دائرة الاوقاف من هم تابعون له مأموراً لتنفيذ معاملة الحجز .

ب - يذهب مأمور الاوقاف أو مأمور الحجز المعين بموجب البند السابق مع أحد جباة أو أذنة دائرة الاوقاف الى المكان الذي توجد فيه الاموال والاشياء المطلوب حجزها مصطحباً إذا كان ذلك ممكناً مختار المحل والاشياء شاهدين لا علاقة ولا قرابة لهما معه ويأمر بمعاملة الحجز فينظم كشفاً يدون فيه النقود والاموال والاشياء المحجوزة وجنسها وقيمتها ومقدارها وينظم محضراً يبين مجرى المعاملة يوقع عليه هو والحاضرون .

فإن كانت الاموال المحجوزة من الاشياء التي يمكن نقلها وحفظها في دائرة الاوقاف كالنقود والجوهرات وما شابه ذلك يترتب عليه ان ينقلها إلى دائرة الاوقاف ويحفظها فيها .

وإن كانت غير ما ذكر فله ان يختم عليها في محلها أو ينقلها الى محل مناسب أو يسلمها الى عدل أو يقيم عليها حارساً .

المادة ٩ - تنفيذ الحجز في غياب المدين :

كما يجوز الحجز بحضور المدين يجوز أيضاً تنفيذه بنيايه في حالة تغيبه عن حضوره أو امتناعه عن الحضور .

المادة ١٠ - التحقق من ملكية المدين للمال المراد حجزه :

أ - يتوجب على مأمور الاوقاف أو مأمور الحجز المعين من قبله ان يتحقق من ملكية المدين للمال المراد حجزه قبل ايقاع الحجز .

ب - إذا ظهر لمأمور الاوقاف أو مأمور الحجز ان المدين هو واضح اليد على الاشياء المطلوب حجزها في محل اقامته أو مكان عمله فعليه اتمام معاملة الحجز على اعتبار ان وضع يده عليها دليل كاف على تملكه اياها دون ان يلتفت إلى ما يورده هو أو أي شخص ثالث من الاعتراضات لأجل استثنائها كلها أو بعضها من الحجز ما لم يقيم إليه حكم أو قرار صادر من محكمة مختصة يقضي بتأخير الحجز .

ج - إذا ادعى أي شخص بأن المال المنقول الذي تحت يد المدين هو ملكه وبرز وثائق رسمية تأييداً لدعواه فلا يجوز تأخير معاملة الحجز والبيع بالاستناد إلى الوثائق المذكورة ما لم تكن قد نظمت قبل تاريخ الاخطار المرسل للمدين بمقتضى المادة الثالثة من هذا النظام .

المادة ١١ - تبليغ تقرير الحجز للمدين :

إذا أجري الحجز بحضور المدين يبلغه مأمور الاوقاف أو مأمور الحجز خلاصة المحضر الذي نظمه فور معاملة الحجز ، فإذا لم يدفع المدين الدين خلال أسبوع لصندوق الاوقاف من تاريخ هذا التبليغ يباشر مأمور الاوقاف أو مأمور الحجز بعد ان يقرر مأمور الاوقاف ذلك بيع الاموال المحجوزة بالمزايدة العلنية على أن يبدأ بيع الأهون منها على المدين .

وإذا أجري الحجز في غياب المدين فعلى مأمور الاوقاف أن يبلغه خلاصة المحضر وتعتبر المهلة من تاريخ التبليغ .

المادة ١٢ - جواز بيع الاشياء المحجوزة بما يخشى تلفه :

إذا كانت الاشياء المحجوزة بما يخشى تلفه أو كانت قيمتها لا تتحمل نفقات المحافظة عليها فلأمور الاوقاف أن يقرر بيعها في الحال صيانة لمصلحة المدين وصندوق الاوقاف .

المادة ١٣ - اعلان بيع الاموال المنقولة :

أ - عند مباشرة بيع أموال المدين واشيائه المحجوزة ينشر أمر البيع في جريدة أو أكثر ويعلن في محل وجود الاشياء والمحل الذي ستباع فيه وفي ديوان مأمور الاوقاف إلا أن تكون قيمة الاشياء لا تتحمل نفقات النشر في الجرائد أو لم يكن في محل البيع جرائد فيكتفى عندئذ بتعليق اعلان عن البيع في محل وجود الاشياء المحجوزة وفي المحل الذي ستباع فيه .

ب - يجب أن يدرج في الاعلان جنس ونوع الاموال والاشياء التي ستباع ومكان المزايدة ووقتها .

ج - يجب أن لا تقل مدة الاعلان عن ثلاثة أيام إلا إذا كانت الاموال المراد بيعها بما يخشى تلفه .

المادة ١٤ - بيع الاموال المنقولة المحجوزة :

في الوقت المعين في الاعلان يضع مأمور الاوقاف أو مأمور الحجز المتدب الاشياء المحجوزة بالمزايدة ويعلن عنها بواسطة المنادي ثم يبيعها ويسلمها إلى طالبها بالبذل المقرر ويحرر محضراً بواقعة الحال يوقعه هو والحاضرون .

إن عدم حضور المدين أثناء المزايدة لا يستدعي تأخيرها .

المادة ١٥ - مكان المزايدة :

تجري المزايدة بالاشياء المحجوزة في أقرب سوق للمحل الذي حجزت فيه ولأمور الاوقاف أن يختار محلاً آخر للبيع تقتضيه ماهية تلك الاشياء .

المادة ١٦ - يقتصر البيع على ما يكفي لسداد الدين :

إذا كانت الاشياء المراد بيعها متعددة ويبيع منها ما يكفي لسداد الدين فيجب توقيف المزايدة ورد الاشياء الباقية لصاحبها .

كل هذا من الأهل

المادة ١٧ - رفض المزاود شراء المال :

يجوز أن يؤخذ من كل من يشترك في المزايدة (تأمين) بمعدل ١٠٪ وإذا امتنع المشتري من أخذ الأشياء التي رسا مزادها عليه تعاد المزايدة عليها وفي حال نقصان المزايدة الثانية عن الأولى يحق لمأمور الاوقاف محاسبة الممتنع وتحمله الفرق من أصل التأمين المدفوع .

المادة ١٨ - زوائد المحجوزات :

زوائد الأشياء الحاصلة بعد الحجر تعتبر تابعة لها حكماً .

المادة ١٩ - حجر الحضرات والحاصلات :

يجوز حجر وبيع الفواكه والحضرات الناضجة وسائر الحاصلات الأرضية بعد ادراكها أو اختيارها ولو لم تنقل عن اليادر لحفظها في المخازن كسائر الأموال المنقولة .

المادة ٢٠ - حجر الأموال في يد شخص ثالث :

عندما تكون النقود والأموال والأشياء المطلوب حجرها في يد شخص ثالث يخطره مأمور اوقاف بورقة حجر تبلغ إليه بذاته بأنه يجب عليه أن لا يسلم هذه الأموال والأشياء بما يعادل قيمة الدين إلى المدين وأنه إذا كان له ما يقال في هذا الشأن فعليه أن يبين في ذيل ورقة الاخطار — وأنه يكون مسؤولاً إذا فعل غير ذلك — ويحذر محضر تبين فيه كيفية هذا الاخطار .

المادة ٢١ - الشخص الثالث يجب على ورقة الحجر :

يجب على الشخص الثالث عند تبليغه ورقة الحجر أن يجب عملاً إذا كان للمدين عنده نقود أو أموال أو أشياء أم لا . فإذا ايد كون الأشياء والأموال المذكورة للمدين وجب عليه أن يبين جنسها ونوعها . ويسلمها إلى مأمور الاوقاف متى طلب إليه ذلك .

المادة ٢٢ - مراجعة مدير الاوقاف العام المحكمة عند الشخص الثالث :

إذا أجاب الشخص الثالث بأن النقود والأموال والأشياء المطلوبة ليست للمدين أو بأنه ليس للمدين عنده شيء مما ذكر أو لم يعط جواباً فلمدير الاوقاف العام حق مراجعة المحكمة المختصة لاثبات عدم صحة بيانات الشخص الثالث وتضمنته تلك النقود والأموال والأشياء .

وكذلك إذا اعترف الشخص الثالث بناء على ورقة الحجر المبلة إليه بأن الأموال المحجوزة عنده ولكنه لم يسلمها إلى مأمور الاوقاف أو أعادها إلى المدين فلمدير الاوقاف العام حق مراجعة المحكمة المختصة لتضمن الشخص الثالث قيمتها .

المادة ٢٣ - حجر بدل الأيجار والأجور :

أ - يجوز لمأمور الاوقاف حجر بدل ايجار أموال المدين المنقولة وغير المنقولة واستيفاء الدين المطلوب منها .
ب - كما يجوز له لنفس الغاية حجر اجرة المدين عن الخدمات الخصوصية التي يكون مستخدماً بها على أن لا يحجز أكثر من ربعها .

ج - لا يسمع ادعاء المستأجر بأنه دفع بدل الأيجار إذا كان الدفع وقع بصورة مخالفة للشروط المدرجة في صك الأيجار المصدق أو بصورة مخالفة لعرف البلدة وعاداتها إلا إذا أثبت الدفع على حدة قبل أن يتبلغ المستأجر ورقة الحجر .

المادة ٢٤ - حجر الأسهم والتداول :

يجوز لمأمور الاوقاف أو لمأمور الحجر المعين من قبله حجر الاسهم والتداول الموجودة في حوزة المدين والمحيرة للاسم أو المشروطة لحاملها ويعمها على أنه عند حجر السندات المحيرة للاسم يجب اجراء التبليغات للشركة بصفتها شخصاً ثالثاً لتضع شرحاً على قيد هذه السندات يقضي بعدم نقلها للاسم آخر .

المادة ٢٥ - حجر رواتب الموظفين والمستخدمين :

أ - إذا كان المدين من اصحاب الرواتب الموظفين في الدوائر الرسمية أو المستخدمين في المؤسسات الخصوصية ويونات التجارة فيحق لمأمور الاوقاف حجر ربع راتبه واستيفاء الدين منه وذلك باخطار مستخدم المدين باعتباره شخصاً ثالثاً ويترتب على الأخير أن يجب مأمور الاوقاف خلال أسبوع بأنه قام باجراء الحجر المطلوب وأن يبين مقدار الراتب المخصص للمدين ويعلمه بكل تبدل يطرأ على وظيفة المدين وراتبه .

ب - لا يجوز حجر أكثر من سدس رواتب المتقاعدين والائتم والارامل .

القسم الثالث

في حجر الأموال غير المنقولة

المادة ٢٦ - متى يجوز حجر الاموال غير المنقولة :

لا يلجأ مأمور الاوقاف إلى حجر أموال المدين غير المنقولة إلا في الأحوال التالية :

أ - إذا لم يكن للمدين أموال منقولة ظاهرة تكفي لسداد الدين .
ب - أو إذا تقدمت لدائره تسجيل الأراضي معاملة بشأن عقارات الوقف غير المنقولة التي استحق الدين لأجلها وتختلف المدين بعد إخطاره بمقتضى المادة الثالثة من هذا النظام عن تسديد الدين فيحق لمأمور الاوقاف أن يحجز ويبيع المنشآت التي أقامها المدين على عقار الوقف المذكور .

المادة ٢٧ - تبليغ الحجر لمأمور تسجيل الأراضي :

أ - عندما يقرر مأمور الاوقاف حجر أموال المدين غير المنقولة يبلغ قرار الحجر إلى مأمور تسجيل الأراضي ليضع إشارة في السجل المختص على قيد المال غير المنقول المقرر حجره يمنع بموجبها أي تصرف بهذا المال .
ب - عند استلام مأمور تسجيل الأراضي قرار الحجر يترتب عليه أن يضع في الحال الإشارة اللازمة في السجل المختص تنفيذاً للحجر المقرر وأن يعلم مأمور الاوقاف تفاصيل قيود التسجيل التي وضع إشارة الحجر عليها .

المادة ٢٨ - حجر أموال المدين غير المنقولة ولو لم تكن مسجلة :

يجوز حجر أموال المحكوم عليه غير المنقولة الجائز حجرها قانوناً ويعمها وفاء للدين ولو لم تكن مسجلة في دوائر التسجيل على أن تراعى الشروط التالية :

أ - أن يطلب مأمور الاوقاف إلى دائرة الأراضي تسجيل الأموال غير المنقولة باسم المدين .

ب - أن يجري التحقيق في تصرف المدين بالمال غير المنقول بالصورة المعينة في القوانين والانظمة المتعلقة بمعاملات التسجيل الجديدة . ولمأمور الاوقاف أن يبيع هذه الاموال وفق احكام هذا النظام وأن يحسم من ثمنها جميع رسوم التسجيل وتكاليفه .

هكذا من الأهل

المادة ٢٩ - استثناء بيت السكن وارضى المزارع :

لا يباع بيت المدين الذي يسكنه مع عياله إذا كان متناسباً مع حالته كما لا تباع أراضي المدين التي تعتبر كافية لاعاشته واعاشته عياله ويعود تقدير ذلك في الحالتين لقاضي القضاة .

المادة ٣٠ - صلاحية قاضي القضاة بتأجيل البيع :

يجوز لقاضي القضاة أن يأمر بتأجيل بيع أموال المدين غير المنقولة للمدة التي يراها مناسبة إذا وجد ذلك عادلاً أو اقتنع بأن لدى المدين أسباباً معقولة لسداد الدين .

المادة ٣١ - معاملة وضع اليد على الأموال غير المنقولة :

بعد اجراء معاملة الحجر يترتب على مأمور الاوقاف أن يبلغ المدين بالمعاملة الجارية ويخطر به بأنه إذا لم يسارع لتأدية دينه خلال أسبوع من تاريخ تبليغه ورقة الاخبار المذكورة فإنه سيأثر بيع أمواله غير المنقولة والمحجوز عليها ومن ثم يقوم بمعاملة وضع اليد بالصورة الآتية ، إما بنفسه أو بواسطة أي موظف من موظفي دائرة الاوقاف ممن هم تابعون له من يعينهم لهذه الغاية ويذهب مأمور الاوقاف أو ذلك الموظف الى المحل الموجود فيه المال غير المنقول مصطحباً معه المختار أو شاهدين وينظم تقريراً يوقع عليه الحاضرون مبيناً فيه نوع المحجوز وأوصافه وحدوده ومشمولاته ومقدار مساحته واسم الحلي الكائن فيه أو القرية ورقمه وحالة أبيته الراحة وعدد ما عليه من أشجار ولو على وجه التقريب وأنواعها وحالة المزروعات وزمن إدراكها والاشخاص الساكنين فيه ومابهية الوثائق التي يستندون عليها في اقامتهم فيه ومقدار بدل الايجار إن كان مأجوراً مع شروط تأديته ومقدار المستحق منه والوثائق المبينة للمبالغ المستحقة والقيمة المختمة للمال المحجوز حسب ما قدرها مأمور الاوقاف أو ذلك الموظف الذي عينه مع خبير أو أكثر .

المادة ٣٢ - للمدين أن يبيع المال المحجوز إذا اقتطع منه مقدار الدين :

يجوز للمدين أن يبيع ويفرغ للآخرين باذن مأمور الاوقاف وبموافقة الخطية الأموال غير المنقولة المحجوزة بشرط أن يقتطع حين البيع أو الفراغ جميع الدين مع جميع النفقات .

المادة ٣٣ - اعلان المال للمزايدة :

بعد إتمام معاملة وضع اليد على الأموال غير المنقولة ينظم لأجل وضعها بالمزاد كشف تدرج فيه أوصافها المشاهدة عند وضع اليد عليها مع ما يلزم من التفاصيل ويعلن أنها مطروحة في المزايدة لمدة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاعلان .

المادة ٣٤ - اعلان البيع في الجرائد :

١ - في الأماكن التي يصدر فيها أكثر من جريدة تنشر الاعلانات في جريدة واحدة أو أكثر حسب مقتضيات الحال وتعلق نسخ منها في ديوان دائرة الاوقاف وعلى باب المحل المحجوز وفي أي محل يردحهم فيه الناس وإذا كان المال غير المنقول المعروض للبيع ذا قيمة كبيرة ووجد مأمور الاوقاف لزوماً لاداعة خبر العرض للبيع بطرق أخرى غير الطرق المذكورة آنفاً فله أن يفعل ذلك أيضاً .

٢ - يجب أن يتضمن الاعلان جميع أوصاف غير المنقول المحققة عند وضع اليد مع اسم المدين وشهرته والوقت المعين للمزاودة وشروط الاشتراك بها .

٣ - بعد تنظيم قائمة المزايدة وعلان الأمر يجب أن يناهض المناهض الذي يعينه مأمور الاوقاف لهذه الغاية ثلاث مرات على الأقل في الأماكن التي يردحهم فيها الناس وفي المحل الكائن فيه المقارن ثم تدرج الكيفية على ظهر القائمة ويصدق عليها مختار الحلي أو شاهدان .

المادة ٣٥ - افتتاح المزايدة والاحالة المؤقتة :

يعتبر افتتاح المزايدة من تاريخ الاعلان وعلى الراغبين أن يراجعوا مأمور الاوقاف ويشتروا فيها بعد أن يدفع كل من يرغب الدخول في المزايدة تأميناً بنسبة ١٠٪ من القيمة المختمة عند وضع اليد على غير المنقول المطروح في المزايدة وابتداءً من الثلاثين يوماً يقرر مأمور الاوقاف احالة المبيع احالة مؤقتة الى الطالب منهم بالبدل الأكثر ويدرج ذلك في قائمة المزايدة ويصدق عليها .

المادة ٣٦ - اعلان البيع والاحالة القطعية :

أ - بعد الاحالة المؤقتة تعلن الكيفية مرة ثانية ويتضمن هذا الاعلان بياناً أنه قد أجريت الاحالة المؤقتة وان بدل المزايدة الأخير قد بلغ () وأن المزايدة العلنية الأخيرة تنتهي في الساعة () من يوم من شهر وستة فاعتباراً من تاريخ الاعلان الثاني هذا يعتبر أن المزايدة افتتحت للمرة الثانية لمدة خمسة عشر يوماً ويترتب على من يود الدخول فيها أن يدفع تأميناً بنسبة ٥٪ من البدل المقرر في الاحالة المؤقتة .

ب - في ختام هذه المدة تجري المزايدة العلنية بين الطالبين الموجودين ثم يقرر مأمور الاوقاف الاحالة القطعية للمشتري الذي طلب غير المنقول بالبدل الأكثر .

المادة ٣٧ - الانذار الأخير لدفع الدين :

أ - بعد الاحالة القطعية يبلغ المدين للمرة الأخيرة بورقة اخبار بما وصلت إليه المزايدة الأخيرة ويخطر به بأنه يترتب عليه أن يدفع الدين مع جميع التكاليف لصندوق الاوقاف أو أن يحضر إلى دائرة التسجيل لتقرير البيع والفراغ في حضور المأمور المختص وذلك خلال ثلاثة أيام ، فإذا انقضت هذه المهلة ولم يسدد المدين دينه ولا قام برضاه بمعاملة البيع أو الفراغ الى المشتري يكتب الى دائرة التسجيل بلزوم اجراء معاملة البيع أو الفراغ للمشتري .

ب - بعد إتمام معاملة التسجيل على الوجه المذكور لا يبطل حكم هذا البيع أو الفراغ فيما لو رغب المدين في أدائه الدين .

ويشترط في ذلك أنه إذا دفع المدين دينه قبل اتمام معاملة التسجيل يلغى الأمر الصادر بالتسجيل .

المادة ٣٨ - تمديد المزايدة إذا وجد النقص في القيمة المختمة فاحشاً :

إذا ظهر أن بدل مزاد الأموال غير المنقولة المعروضة للبيع ينقص نقصاً فاحشاً عن قيمتها المختمة يجوز لمأمور الاوقاف أن يمدد معاملة المزايدة لمدة لا تتجاوز خمسة واربعين يوماً ويصبح إتمام معاملة البيع والفراغ بالبدل الذي يتقرر نتيجة المزايدة أمراً محتوماً .

المادة ٣٩ - استكشاف المشتري :

إذا استكشف الذي تقرر احالة المال غير المنقول الى عهده من تأدية بدل المزايدة بشامه وفي النتيجة من قبول البيع والفراغ يعرض المقار على الطالب الاول الذي سبق وكف يده بالبدل الذي كان قد دفعه حتى إذا ما وافق على ذلك يضمن مأمور الاوقاف ذلك المستكشف الفرق بين البديلين ويخصمه من التأمين الذي كان قد دفعه وإذا كان التأمين لا يكفي فيكون ملزماً بدفع الفرق وإذا أصر الطالب الاول على كف يده يوضع ذلك المال غير المنقول في المزايدة لمدة خمسة عشر يوماً وتجرى احالته القطعية على الطالب ويكون المستكشف أي المزايد الذي رست عليه الاحالة ملزماً بدفع الفرق الحاصل بين البديلين .

هكذا من المأهول

ويحق لأي من المدين أو مدير الاوقاف العام مطالبة المستكشف بذلك الفرق .

المادة ٤٠ - ظهور مشتري بعد الاحالة القطعية :

إذا ظهر بعد الاحالة القطعية وقبل انقضاء المهلة على الاخبار الاخير الواجب تبليغه للمدين طالب ، وضم ١٠٪ أو أكثر فيجب أن يقبل هذا الضم وعندئذ تجري المزايدة من جديد بين هذا الطالب وغيره من الطالبين وبين الشخص الذي احيل المال غير المنقول لمهده احالة قطعية لمدة ثلاثة أيام ثم تجري الاحالة القطعية على الطالب الاخير منهم ولا يقبل بعد مرور الثلاثة ايام المذكورة المعنية للاخبار بعد الاخير أي ضم مهما كان قدره .

المادة ٤١ - حق المشتري بفسخ المزايدة :

إذا تعذر اتمام معاملة البيع والفراغ خلال شهر من تاريخ الاحالة القطعية فالمشتري الحق في فسخ المزايدة

المادة ٤٢ - متى تعاد المزايدة :

إذا فسخت المزايدة من قبل المشتري أو تأخرت لأسباب قانونية يجب اعادتها لمدة خمسة عشر يوماً ولكن إذا تركت زيادة عن ستة فئتي المهل السابقة ويبدأ بها من جديد .

المادة ٤٣ - انتقال الملكية للمشتري :

بمجرد انتهاء معاملة البيع والفراغ تنتقل جميع حقوق المدين في المال غير المنقول المباع للمشتري ويكون للاخير الحق بمطالبة مشغلي ذلك العقار إخلائه وتسليمه إليه على أن لا يحجب ذلك في حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين المرعية .

المادة ٤٤ - ادعاء الاستحقاق بالأموال غير المنقولة :

إذا رغب من يدعي التصرف في مال غير منقول طرح للمزايدة في تأخير معاملة المزايدة فلا يلتفت الى ادعائه إلا إذا كان تقدم به قبل صدور القرار القطعي وقدم كفيلاً يضمن للاوقاف كل عطل وضرب قد يلحق بهما من جراء هذا التأخير وعندئذ يمنحه مأمور الاوقاف مهلة خمسة عشر يوماً ليراجع المحكمة المختصة ويحصل منها على قرار بتأخير المزايدة والا استمر في المعاملة .

المادة ٤٥ - تأخير المزايدة لسبب الادعاء بالاستحقاق :

إذا اقيمت دعوى الاستحقاق بقسم من الاموال غير المنقولة المحجوزة وقررت المحكمة تأخير المزايدة فإن هذا القرار لا يستلزم تأخير المزايدة على الاقسام الباقية إلا أن تكون الحصص غير قابلة للتبعض فيجب عندئذ تأخير المزايدة في جميع الحصص .

القسم الرابع

في استيفاء أموال المدين

المادة ٤٦ - استيفاء أموال المدين ورد الزيادة له :

يستوفي مأمور الاوقاف من نفود المدين المحجوزة أو من ثمن أمواله المباع بمقتضى هذا النظام جميع التكاليف والنفقات التي يتكبدها في عملية الحجز والبيع ويستوفي الدين مما تبقى ويرد الباقي للمدين . وإذا كان المال غير المنقول قد جرى تسجيله باسم المدين مجدداً قبل مأمور الاوقاف أن يسدد من ثمنه جميع رسوم التسجيل ونفقاته بأدى ذي يده .

المادة ٤٧ - لا يبدأ المدين من رصيد الدين :

إذا لم تكف نفود المدين المحجوزة أو اثمان أمواله المباع لتسديد الدين بكامله مع جميع النفقات والرسوم فلا يبرأ المدين من الرصيد .

القسم الخامس

في تحصيل المؤجلات والمقاطعات المتراكمة

المادة ٤٨ - تحصيل واردات الاوقاف من قبل مأموري تسجيل الاراضي :

أن ما بقي متراكماً من مؤجلات أو مقاطعات عائدة للاوقاف يجري تحصيله بمعرفة مأموري دوائر تسجيل الاراضي لدى وقوع أية معاملة تتعلق بالمقاربات الموقوفة لديها وتفيد هذه الاموال امانة لحساب صندوق الاوقاف .

المادة ٤٩ - إذا تعذر على مأموري تسجيل الاراضي تحديد قيمة المؤجلات والمقاطعات العائدة للاوقاف فليهم إحالة أوراق المعاملة لمأمور الاوقاف لتحصيل تلك المؤجلات أو المقاطعات العائدة لصندوق الاوقاف المتعلقة بالمقاربات موضوع تلك المعاملات .

القسم السادس

في حق المدين مراجعة المحكمة المختصة

المادة ٥٠ - المدين الذي يدعي ببراءة ذمته من الدين المطلوب تحصيله منه أو أنه غير مكلف بدفعه لاي سبب كان حق اقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للحصول على حكم يثبت فيه ادعائه وفي حالة اقامة المدين مثل هذه الدعوى فعلى مأمور الاوقاف أن يتوقف مؤقتاً في معاملة الحجز والبيع نتيجة تلك الدعوى .

المادة ٥١ - يعمل بأية احكام وردت في قانون الاجراء رقم (٩٥٢/٣١) ولم ينص عليها في هذا النظام بالقدر الذي يتلاءم مع احكامه .

١٩٦٠/٥/٣٠

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء هزاع المجالي	قاضي القضاة ووزير الترية والتعليم محمد الامين الشنقيطي	وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتمميم خلوصي الخيري
وزير الخارجية (...)	وزير المالية هاشم الجيومي	وزير الداخلية والدفاع وصفي ميرزا
وزير العدلية والمواصلات انور البشاشي	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية ماكرب الفايز	وزير الأشغال العامة يعقوب معمر

كل من الأهل

نظام المساعدين للفقر والمحتاجين المعدل

بمقتضى المادة (٥) من قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٦/١ .

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام المساعدات للفقر والمحتاجين المعدل

رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام المساعدات للفقر والمحتاجين المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وكافة التعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (٣) من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ بحذف عبارة (من عشرة إلى عشرين بالمئة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (من عشرة إلى ثلاثين بالمئة) .

١٩٦٠/٦/٢

أخبر بطلان

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتمهيد
خاوسي الخيري
قاضي القضاة ووزير التزية والتسليم
محمد الامين الشقيطي
رئيس الوزراء
هزاع المجالي

وزير الداخلية والدفاع
وصفي مبرزا
وزير الصحة
جميل التوتوني
وزير المالية
هاشم الجيوسي
وزير الخارجية
موسى ناصر

وزير الاشغال العامة
عقوب معمر
وزير الزراعة والموثون الاجتماعية
عاكف الفايز
وزير المالية والموصلات
(٥٠٠) .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٢ الموافقة على النظام التالي :

نظام نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة المعدل

رقم (٢) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع النظام رقم ٨ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٥) من النظام الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٥ - يجري تحميل السيارات بالدور حسب وصولها الى العقبة ، أما السيارات التي تنقل البضائع الى رأس النقب فانها لا تخضع لنظام الدور ، شريطة احضار شهادة من مسؤول في مديرية السكك الحديدية برأس النقب تثبت تفريغ البضاعة ليتم شحنها بالسكك الحديدية .

المادة ٣ - تحذف المادة (٦) من النظام الأصلي ويعد ترقيم المواد (٩٠٨٠٧) بحيث تصبح (٦ و ٧ و ٨) .

المادة ٤ - يضاف الى النظام الأصلي المادة الجديدة التالية برقم (٩) :

٩ - تحدد الهيئة الاستشارية لدائرة ميناء العقبة اجور النقل ما بين العقبة وداخل المملكة ويعد النظر في هذه الاجور بين فترة واخرى من قبل الهيئة الاستشارية ومدوب مكتب اتحاد الكراجات .

المادة ٥ - يضاف الى آخر النظام الأصلي المادة الجديدة التالية :

١١ - لوزير المواصلات / دائرة ميناء العقبة الحق في فرض عقوبة منع دخول أية سيارة تتخالف احكام هذا النظام لمنطقة الميناء

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٦/١ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه صاحباً
المالي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية (الجمارك) المتضمن اجراء تعديل في التعريفة الجمركية :

قرار

١ - استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ ، قررنا اجراء التعديل التالي في التعريفة الجمركية .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٣ - تلغى التقسيمات الفرعية (أ) و (ب) للبند ١/٤٩ ليصبح على الشكل التالي :

رقم البند	بيان الاصناف	نسبة الرسم
١/٤٩	كتب ومطبوعات ماثلة وإن كانت من صفحات متفرقة	معفاة
	وزير المالية هاشم الجيوسي	وزير الاقتصاد الوطني خاوسي الخيري

ينشر فيما يلي قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٩١) الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٩ :

قرار اجور المساعي لموظفي وزارة المالية - الجمارك

خارج اوقات العمل الرسمي

رقم (١) لسنة ١٩٦٠

صادر بالاستناد الى المادة ١٤٢ من قانون الجمارك الموقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا القرار اسم (قرار اجور المساعي لموظفي وزارة المالية / الجمارك لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - إذا كانت لأي شخص معاملة في المراكز الجمركية واراد انجازها في غير اوقات الدوام الرسمي فيجوز له أن يقدم طلباً بذلك الى رئيس أو مأمور المركز المختص يذكر فيه نوع ورقم المعاملة أو المعاملات الجمركية المطلوب انجازها . وعلى الموظف المسؤول اجابة الطلب لقاء الاجور المبينة في هذا القرار .

المادة ٣ - يعين وزير المالية / الجمارك المراكز الجمركية التي يحق لها استيفاء هذه الاجور كما يحدد ساعات العمل خارج اوقات الدوام الرسمي .

المادة ٤ - الاجور المدونة في هذا القرار هي الحد الأعلى ولمجلس الوزراء ان يصدر تعليمات بتخفيضها كلما دعت الضرورة بحسب ما يراه ملائماً .

المادة ٥ - لوزير المالية / الجمارك أن يصدر تعليماته للمراكز الجمركية باستثناء أي نوع من المعاملات من اجور المساعي حسبما يراه مناسباً .

المادة ٦ - تستوفى اجور المساعي من قبل المراكز الجمركية لقاء وصولات رسمية وتسجل في دفتر باسم (امانات موظفي وزارة المالية / الجمارك) .

المادة ٧ - تصرف الاجور في نهاية كل شهر بموافقة وزير المالية / الجمارك موزعة على الموظفين بالشكل الذي يراه مناسباً مراعيًا في ذلك العمل الرسمي الذي يقوم به كل موظف بعد اوقات الدوام بصرف النظر عما إذا كان الموظفون الذين ستصرف لهم الاجور قد اشتركوا أو لم يشتركوا في إتمام المعاملات الجمركية التي استوفيت الاجور بسببها .

المادة ٨ - لا يجوز أن تمتدى اجور المساعي المصروفة لأي موظف مقدار راتبه الأساسي وتحول المبالغ التي تزيد عن التوزيع في نهاية كل سنة مالية إيراداً للحرية .

المادة ٩ - تستوفى الاجور بالنسبة التالية :

١ - عن كل معاملة جمركية لا تتجاوز مدة انجازها نصف ساعة :	فلس
أ - في حالة الاستيراد	٥٠٠
ب - في حالة التصدير	٣٠٠

٢ - عن كل معاملة تتجاوزت مدة انجازها نصف ساعة ولم تتجاوز الساعة :

فلس	أ - في جمرك عمان والعقبة
٢٠٠٠	ب - في جمرك الرمثا
١٢٥٠	ج - في المراكز الجمركية الأخرى
١٠٠٠	

٣ - عن كل معاملة أو عدد من المعاملات تتجاوزت مدة انجازها الساعة :

أ - في جمرك العقبة وعمان (٣) دنائير عن الساعة الواحدة .
ب - في جمرك الرمثا دنائيران عن الساعة الواحدة .
ج - في المراكز الأخرى دنائير واحد عن الساعة الواحدة .

٤ - عن كل نصف ساعة اضافية أو جزء منها :

فلس	أ - في جمرك عمان والعقبة
١٥٠٠	ب - في جمرك الرمثا
١٠٠٠	ج - في المراكز الجمركية الأخرى
٥٠٠	

٥ - في الحالات التي لا يتناول العمل فيها معاملات جمركية كاعمال مراقبة المعامل واعمال تفريغ واخراج البضائع من وإلى المستودعات أو أية أعمال أخرى تستدعيها طبيعة العمل الجمركي تستوفى الاجور بالنسبة التالية :

أ - للموظف من الصنف الأول	٢٢٠ فلساً للساعة الواحدة أو جزء منها .
ب - للموظف من الدرجتين السابعة والثامنة	١٥٠ فلساً للساعة الواحدة أو جزء منها .
ج - للموظف من الدرجتين التاسعة والعاشر	١٢٠ فلساً للساعة الواحدة أو جزء منها .
د - للموظف غير المصنف	٧٠ فلساً للساعة الواحدة أو جزء منها .

المادة ١٠ - أ - عندما تدعو الحاجة لاشراك موظفي الدوائر الأخرى بالرقابة على البضائع المستوردة أو تفريغها أو نقلها أو معاينتها يجوز لوزير المالية / الجمارك أن يخصص للأشخاص الذين يقومون بالأعمال سالفة الذكر خارج اوقات الدوام الرسمي الاجور المستحقة لهم بنفس الطريقة والمعدل اللذين تحصل وتؤدي فيهما هذه الاجور لموظفي الجمارك .

ب - يخصص لموظفي ميناء العقبة خمسون بالمئة من اجور المساعي التي تستوفى عن تفريغ البواخر وتوزيع على الموظفين المذكورين بحسب ساعات العمل الاضافي لكل منهم وبموجب جداول تقدم من مدير الميناء وتصدق من الوزير الذي ترتبط به دائرة الميناء .

المادة ١١ - يلغى نظام اجور المساعي رقم (١) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته .

هكذا من الأهل